الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٧
المعقودة يوم الإثنين
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثون

الرئيس: السيد سيسي (السنغال)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/49/SR.37
9 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/49/188 و A/49/288-S/1994/827 و A/49/264-E/1994/113 و A/49/293 و 311 و 321 و 337 و 366 و 410 و 415 و 416 و 512 و 528 و 545 و 582 و 595؛ و A/C.3/49/5 و 9 و 11 و 17)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/49/82 و 85 و 88 و 168 و A/49/183-S/1994/733 و A/49/186 و A/49/218-S/1994/801 و A/49/270-E/1994/166 و A/49/513 و A/49/514 و Add.1 و Add.2 و A/49/538 و A/49/539 و A/49/594 و Add.1 و A/49/635 و Add.1 و A/49/641-S/1994/1252 و A/49/650 و A/49/651 و A/C.3/49/15 و 16 و 17 و 19)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/49/668؛ A/C.3/49/5 و 8 و 10)

١ - السيد أيالا لاسو (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قدم تقريره (A/49/36)، فأعلن عن تصميمه على الاستجابة لتطلع شعوب العالم إلى إعمال حقوق الإنسان. وأضاف أن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، المعقود في فيينا عام ١٩٩٣، أعاد التأكيد على عالمية حقوق الإنسان وأقر بمسؤولية المجتمع الدولي الأساسية في تعزيز وصون هذه الحقوق. ومن أجل بلوغ هذا القصد، قطع، بوصفه مفوض الأمم المتحدة السامي الأول لحقوق الإنسان، عهدا رسميا بصون تشجيع روح التعاون الدولي التي تجسدت في ذلك المؤتمر، وفقا للولاية والمسؤوليات المناطة به بموجب قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨.

٢ - وأضاف أن دور المفوض السامي ليس في تغيير أجهزة حقوق الإنسان القائمة، وإنما استخدام تلك الأدوات السياسية والدبلوماسية لإجراء الحوار مع الحكومات بشأن مسائل حقوق الإنسان والمساعدة فيها. وأردف أنه سيعمل بطريقة موضوعية لا تعرف التحيز ولا الانتقائية، على أساس مبادئ رئيسية ثلاثة، هي التعاون على جميع المستويات، ومعالجة حقوق الإنسان على أساس شامل ومتكامل، ومشاركة كل من له دور على جميع المستويات.

٣ - وأضاف أنه كان قد أكد أثناء الدورة الأخيرة للجنة التنسيق الإدارية على الحاجة إلى إجراء تبادل شامل للمعلومات والتجارب والخبرات ذات الصلة بحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وأن نتائج الدورة، التي وردت خلاصة لها في الفقرة ٢٤ من تقريره مشجعة للغاية. واستطرد قائلا فيما يتعلق بالمؤسسات غير التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية والمؤسسات الوطنية

(السيد أيالا لاسو)

المعنية بحقوق الإنسان، والجمعيات الأكاديمية وهيئات البحث، إنه قد بدأ بإقامة حوار يرمي إلى تعزيز إمكانات التعاون في العمل، ولا سيما في سياق تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٤ - وأشار إلى أنه قام، استجابة لحالة حقوق الإنسان في رواندا، بزيارة إلى ذلك البلد في أيار/مايو، وحث اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على تعيين مقرر خاص يتولى مسؤولية تنسيق أنشطته مع أنشطة لجنة الخبراء المعنية بالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وبجريمة إبادة الأجناس. وذكر أنه كرر في آب/أغسطس زيارته إلى رواندا لغرض تعزيز دور مراقب حقوق الإنسان هناك. كما تناقش مع رئيسها بشأن حاجات البلد وأكد على أهمية إقامة برامج للتعاون الفني مع مركز حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالسلطة القضائية والقوات المسلحة والشرطة، وكذلك في مجال تعليم حقوق الإنسان. وأضاف أن الأمم المتحدة، بتغلبها على المشاكل السوقية والبيروقراطية الهائلة والتي واجهتها إبان الاستجابة للأزمة في رواندا، قد اكتسبت قسطا وافرا من الخبرة بأمور العمليات الميدانية الخاصة بحقوق الإنسان، مما قد تتضح قيمته في المستقبل. وفي هذا السياق أعرب عن دعمه لنداء رئيس الأرجنتين من أجل إنشاء قوات قادرة على التحرك بسرعة لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية.

٥ - وأضاف أن الأحداث التي جرت في رواندا سلطت الضوء على الحاجة الى جانب أساسي آخر من مسؤوليات المفوض السامي، ألا وهو العمل الوقائي. وذكر أنه سينظر في مختلف اجراءات الإبلاغ الخاصة من أجل التنبه المبكر للمجالات التي تمثل مشاكل وأنه سيعمل على الاستفادة من جميع إمكانات العمل الدبلوماسي المتاحة. فلقد سعى في بوروندي على سبيل المثال الى فتح وتمهيد السبيل لبرنامج المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان، الذي تمنى له النجاح في الحيلولة دون تكرار المأساة في رواندا. واذا دعت الحاجة، يمكن لوجود الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان هناك أن يؤدي دورا في إطار جهود المساعدة الإنسانية الشاملة التي تقدمها الأمم المتحدة. وأردف أن بوروندي تعتبر في رأيه محك استعداد المجتمع الدولي للعمل بتعاون وثيق مع جميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة لدرء كارثة من كوارث حقوق الإنسان. وأعرب عن سروره بالاجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة حتى الآن بشأن بوروندي، وبالدعم الذي أعربت عنه الدول الأعضاء لنشاط المنظمة في مجال حقوق الإنسان في ذلك البلد.

٦ - وأضاف أنه سيعمل على مساعدة البلدان في تحولها إلى الديمقراطية. وذكر، مثالا لذلك، أنه زار ملاوي حيث وقّع مع نائب رئيس الجمهورية إعلانا مشتركا يتعلق بتطوير برنامج للمساعدة الاستشارية والتقنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وأعرب عن اعتقاده القوي بأن على المجتمع الدولي واجبا أخلاقيا يقضي بمساعدة ملاوي على تعزيز مؤسساتها الديمقراطية وتلك المعنية بحقوق الإنسان. ويمكن أن يصبح نجاح ملاوي في إنجاز التحول نحو الديمقراطية مثالا تحتذيه بقية البلدان الافريقية.

(السيد أيالا لاسو)

٧ - وأردف أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أعطى أولوية للحق في التنمية باعتباره من حقوق الإنسان الأساسية. ولقد كلف المفوض السامي تحديدا بحماية إعمال هذا الحق وبتعزيز الدعم الذي تقدمه هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقال إنه يعتقد أن مؤشرات التقدم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تجري مناقشتها في لجنة التنسيق الإدارية تمهيدا لصياغتها، يمكن أن تصبح أداة رئيسية، وأن التعاون عموما بين مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة وغير الحكومية يعتبر أمرا أساسيا. وكما قال في كلمته أمام الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، فهو يدرك حق الإدراك ما لسياسات التكيف الهيكلي الناجمة عن الديون الخارجية من وطأة على إعمال الحق في التنمية، وإنه سيتابع هذه المسألة عن كثب. وعلق أهمية كبيرة على وضع مجموعة من المشاريع، ورد تلخيصها في الفقرة ٧٣ من تقريره، لترجمة المفهوم المتعلق بهذا الحق على المستوى الوطني.

٨ - وأردف أنه تمشيا مع ولايته، ومع استنتاجات مؤتمر فيينا، أعطى أولوية عالية لتيسير تنسيق الجهود لقضاء على التمييز العنصري والعنصرية. ولقد أقام حوارا بناء مع لجنة القضاء على التمييز العنصري وسيعمل على ضمان التنسيق بين أنشطة المقرر الخاص المعني بالأشكال العصرية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والأنشطة المضطلع بها في إطار العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

٩ - وأضاف أنه يعلق أهمية خاصة على حقوق المرأة ومساواتها، ولهذا فهو يتابع عن كثب الأعمال التحضيرية لمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وذكر أنه يعلق أهمية مماثلة على التثقيف والإعلام في مجال حقوق الإنسان بهدف إنشاء ثقافة عالمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فهما يدخلان في صلب الأعمال التحضيرية لخطة عمل لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأردف في هذا السياق أنه يفكر في حملة إعلام عالمية لحقوق الإنسان على درجة أكبر من القوة والتركيز.

١٠ - وأضاف أنه قام بزيارة عدد من البلدان لإقامة حوار مع حكوماتها في إطار مسائل حقوق الإنسان هذه وما إليها، وأنه شدد في هذا الحوار، الذي بدأ يؤتي ثماره، على التزام الحكومات الشامل بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وعمل على تشجيع وتيسير التصديق على صكوك حقوق الإنسان، وعلى تحديد العقبات التي تحول دون إعمال حقوق الإنسان إعمالا كاملا، وعرض مساعدة الأمم المتحدة لهذه الغاية.

١١ - وأشار إلى مسؤوليته الخاصة عن ترشيد وتكييف وإصلاح آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بهدف تحسين فعاليتها وأدائها، فقال إن إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان استتبع زيادة في عمل مركز حقوق الإنسان. ولقد جرى تعزيز الخدمات وبرامج المساعدة التقنية، ولا سيما في مجالات بناء الهياكل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وإقامة العدل وتدريب موظفي إنفاذ القانون. وإن

(السيد أيالا لاسو)

البرامج الفرعية الستة المشار إليها في التنقيحات المقترح إدخالها على الخطة المتوسطة الأجل، والتي أضيف إليها برنامج فرعي جديد يتعلق بالتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان تتطابق بوضوح مع المهام المحددة المنوطة بمكتبه ومع الولايات المحددة التي طلبتها الهيئات التشريعية وينفذها مركز حقوق الإنسان. غير أن موارد المركز، وهي غير كافية أصلا، تحتاج إلى زيادة لمواجهة احتياجات مكتبه، علما بأنه لن تطلب إلا زيادة متواضعة في التمويل. وأضاف أن استعراضه للحاجة إلى اعادة بناء محتملة للأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتصل بولايته، سيشمل سائر الوحدات ذات الصلة بمسائل حقوق الإنسان. وقال إنه سيطرح في الوقت المناسب أفكاره في شأن مقترحات ترشيد وتبسيط أجهزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أخذا في الاعتبار وجهات نظر الدول الأعضاء.

١٢ - وبعد اعطاء التفاصيل بشأن المجالات التي سعى فيها بالفعل إلى إفساح مجالات للعمل لصالح برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أضاف أن فرص التعاون وتنسيق الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان قد تعززت واتسعت سواء على مستوى المجتمع الدولي أو في منظومة الأمم المتحدة. بيد أنه لاحظ أن ولايته تحتاج، لكي تستجيب بكامل طاقتها، إلى وضع الموارد الضرورية تحت تصرفه، كيما يتمكن من الاستجابة لتطلع الرأي العام العالمي إلى العمل الفعال دفاعا عن حقوق الإنسان. كما أن النجاح في هذا الميدان لن يعزز برنامج حقوق الإنسان في مجمله فحسب بل سيقوي كذلك من الدعم المقدم لأنشطة الأمم المتحدة في مجالات أخرى.

١٣ - وأعرب عن أسفه لكون انتهاء المواجهة بين تكتلات الدول والاعتراف الشامل بحقوق الإنسان لم يكفيا للاتيان بنظام دولي جديد أكثر عدالة وتقدمية وحرية. واستطرد قائلا إن ثمة حاجة لروح تعاون وتفاهم حية، تواكبها جهود دؤوبة لكفالة احترام الكرامة البشرية. وإن منصب المفوض السامي قد أنشئ أخذا لهذه الاعتبارت في الحسبان، وهو مصمم على إعطاء هذا المنصب ملامح واضحة. ولقد سعى تمشيا مع التفويض الذي حددته الجمعية العامة، واستلهاما لروح اعلان وبرنامج عمل فيينا، إلى الاستجابة على نحو ملائم وفعال للتحديات المتعددة والمتغيرة التي استجدت. وهو لا ينوي تبديل هذا النهج وأعرب عن ثقته في مواصلة الاعتماد على الدعم السخي الذي تلقاه بالفعل من الدول الأعضاء ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

١٤ - السيد موش (ألمانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن دعمه الكامل لولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان، وأثنى على ما تحقق بالفعل من عمل يثير الإعجاب. وأشار إلى الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من التقرير (A/49/36)، فاستفسر عما إذا كان سيطلب من المجتمع الدولي المساعدة على تقديم الدعم السوقي والموارد البشرية. وفيما يتصل برواندا أعرب عن اهتمامه بالإصغاء إلى تفاصيل التعاون والتنسيق القائم بين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإنسانية. وتساءل عما إذا كانت ولاية المفوض السامي من الاتساع بحيث تمكنه من تنفيذ جميع الأنشطة الضرورية

(السيد موش، ألمانيا)

في رواندا على سبيل المثال، وقال إنه يتمنى الاستماع إلى آراء المفوض السامي بشأن الاحتياجات الخاصة بمكتبه وتلك المتعلقة بمركز حقوق الإنسان. وسأل أخيرا ما إذا كانت المفوضية ستدرج أية احتياجات إضافية للإنذار المبكر والعمل الوقائي في إطار مخطط ميزانيتها للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

١٥ - السيدة ديوب (السنغال): شاطرت الأفكار التي أعرب عنها ممثل ألمانيا بشأن عمل المفوض السامي. وتساءلت عن السبب في أنه لم يتم حتى اليوم إلا إيفاد خمسين موظفا ميدانيا لحقوق الإنسان بينما يقتضي هدف الخطة التشغيلية إيفاد ١٤٧ موظفا، وعما سينفذ لضمان فاعلية الوجود في رواندا. وطلبت معرفة المزيد عن برنامج عمل المفوض السامي فيما يتصل بتشجيع وحماية الحق في التنمية، واستفسرت أخيرا عن رأيه في مقترحات الدعوة لعقد مؤتمر معني بالعنصرية والتمييز العنصري.

١٦ - السيد هالينن (فنلندا): قال إن للمفوض السامي دورا حاسما في تأمين الموارد الضرورية لأداء ولايته، لأن الدول الأعضاء، وإن اعترفت بدورها المركزي في هذا السياق، لا يمكن أن تعمل إلا ضمن قدراتها. ولو كان المفوض السامي ضمَّن تقريره (A/49/36) مزيدا من التفاصيل عن تلك الموارد، لكان ذلك مفيدا. وبما أن الفقرة ٨ من التقرير تحدثت عن اتباع نهج متكامل إزاء تعزيز حقوق الإنسان، فإن وفده يفضل أن تكون الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة متكاملة ومنسقة، كما ورد في الفقرة ٢١.

١٧ - واستطرد قائلا بضررة توسيع نطاق التنسيق المحمود بين المفوض السامي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، المشار إليه في الفقرة ٣٤ من التقرير، لكي يشمل مجلس الأمن، لأن رؤساء الهيئات المنبثقة عن معاهدات حقوق الإنسان اقترحوا ضرورة أن ينظر الأخير في استعمال نظامي تقصي الحقائق والإنذار المبكر. وقال إن تسوية المنازعات، وبناء السلم وذلك العنصر الهام من عناصر حقوق الإنسان، مما أشير إليه في صدر الأنشطة التي تجري في رواندا، أمور ينبغي التوسع فيها على مستوى أكثر عمومية. وأضاف أنه، وفق ما جاء في الفقرة ٥٩، طلب من بلده أن يتعاون في تأمين الدعم في مجموعة المجالات المذكورة في تلك الفقرة وأنه سيسعى إلى تلبية الطلب. إلا أنه أعرب عن أمله في أن تتعاون البلدان الأخرى لهذا الغرض. وأشار إلى الفقرة ٦٦ فرحب بدعوة المفوض السامي لتوجيه انتباهه لحالات حقوق الإنسان التي يحتمل أن تنطوي على خطورة. وأخيرا وافق على ضرورة ألا تقتصر عملية استعراض وإعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة المشار إليها في الفقرة ١٠١ على مركز حقوق الإنسان. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي القيام بالعملية دون تأخير لا ضرورة له.

١٨ - السيد أيالا لاسو (مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قال إن تجربة رواندا كانت نجاحا سياسيا وفشلا سوقيا. ويعود نجاحها إلى كون مكتبه استطاع الاستجابة بسرعة للمطالبة العالمية بأن يكون رده

(السيد أيالا لاسو)

فوريا وبأن يضع خطة عمل متسقة، وإن لم تكن لديه خبرة ميدانية سابقة في عمليات بمثل تلك الضخامة للاستجابة لطوارئ ذات طابع سياسي.

١٩ - وكانت عملية رواندا فشلا سوقيا لافتقار مكتبه إلى الموارد الضرورية في مجالات النقل والاتصالات والتجهيز. ولقد حدث تأخير لا مفر منه لأن المكتب لم يتمكن من التغلب على الصعاب في هذا المجال لفترة طويلة. ولقد عرضت جميع الدول مساعدتها، لكن قلة قليلة منها قدمت مساعدة عملية. واستدرك قائلا إن عملية رواندا باتت اليوم مستقرة رغم استمرار بعض المشكلات. وأصبح عدد كبير من الأشخاص يعملون في الميدان، وتنظر كافة وكالات الأمم المتحدة الموجودة هناك إلى أنشطتهم نظرة إيجابية جدا. وعلى ذلك فإنه يجري إحراز تقدم نحو تطبيع الوضع في رواندا.

٢٠ - وأضاف أن تجربة رواندا أكدت على الحاجة إلى وضع قوائم احتياطية بموظفين على أهبة الاستعداد (أ) لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة المذابح، من أجل توفير بيانات تستخدم في إجراءات المحاكمة؛ (ب) خلق جو من الثقة لتمكين اللاجئين من العودة وشعب رواندا من إعادة بناء مؤسساته المدنية؛ و (ج) العمل في برامج المساعدة التقنية. وزاد على ذلك أن من الضروري النظر في مخزون احتياطي من المعدات بغية الاستجابة الفورية لدى حدوث طوارئ كهذه، وأنه ينبغي إنشاء آلية لمعالجة حالات الطوارئ للتمشي بدقة مع ولاية المفوض السامي.

٢١ - واستطرد يقول إن العمليات من النوع المنفذ حاليا في رواندا تمول من خلال التبرعات. وهذا ما يضع مكتبه في وضع صعب يتعين عليه فيه توجيه نداءات متكررة لتقديم التبرعات وتغطية نفقات الأنشطة المنفذة في رواندا. وثمة حاجة لرصد اعتمادات لحالات الطوارئ وتفادي التأخير الذي يثير الشكوك حول مدى فعالية منظومة الأمم المتحدة ككل.

٢٢ - وتابع يقول إن الحق في التنمية يعتبر عنصرا أساسيا من إعلان وبرنامج عمل فيينا، وتطلعا من التطلعات الأساسية للمجتمع الدولي. وبهذه الصفة يجب إيلاؤه أولوية في البرامج التي ينبغي للمفوض السامي تنفيذها. وذكر أن مكتبه يمول دراسات ومبادرات لتحديد السبل العملية لتشجيع الحق في التنمية. وفي هذا الصدد تتصف مسألة الفقر المدقع بأهمية كبيرة وتعقيد شديد. فالمشكلة هي من الاتساع بحيث تحتاج إلى تحديد استراتيجية ملائمة، وأهداف محددة ينبغي تحقيقها تدريجيا، لكي يمكن تحديد المزيد من الأهداف والسعي إلى تحقيقها. وذكر أن على المكتب أن يبقى على يقظة دائمة على هذا الصعيد، للاستجابة لتطلعات جميع الشعوب.

٢٣ - ورغم النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في مناهضة التمييز العنصري، ولا سيما الفصل العنصري، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمواجهة الأشكال الجديدة للعنصرية. وأضاف أنه في

(السيد أيالا لاسو)

زياراته للبلدان الأوروبية التي تشهد جنوحا معينا إلى العنصرية، حث الحكومات على أن تبذل كل ما في وسعها لمنع الأعمال العنصرية أو التمييز العنصري والمعاقبة عليها. وأشار إلى الحاجة إلى خلق إدراك واضح في كل مكان بأنه لن يسمح بسلوك من هذا القبيل.

٢٤ - ومضى يقول إن مركز حقوق الإنسان يؤدي عملا مفيدا للغاية في ظل ظروف في غاية الصعوبة. وعلى الرغم من الزيادة المطردة في عبء عمله، لم تحدث أية زيادة لا في الموارد المالية ولا الموارد البشرية المخصصة له. ويجب على الدول الأعضاء أن تقدم للمركز الموارد التي يحتاج إليها للاضطلاع بعمله على نحو فعال. وفي كلامه عن تنسيق العمل في مجال حقوق الإنسان، قال إنه عازم على مواصلة التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأنه أجرى اتصالا بالمنظمات الإقليمية لكي يقترح عليها توثيق التعاون في مجال حقوق الإنسان.

٢٥ - السيد بومانيس (لاتفيا): أعرب عن ارتياحه للتجرد الذي تحلى به المفوض السامي في أدائه لمسؤوليته. وذكر أن زيارته للاتفيا أسهمت اسهاما قيما في مناقشة متابعة لاتفيا لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وإن إعداد خطة وطنية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان وإنشاء آلية مستقلة لحماية حقوق الإنسان لكل فرد في لاتفيا دلالة واضحة على التزام الحكومة بتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل. ويعد التعاون مع الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى إحدى أولويات سياسة لاتفيا الخارجية. ويستهلم قانون الجنسية في لاتفيا توصيات خبراء مجلس أوروبا ومفوض مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا السامي المعني بالأقليات الوطنية. وواصل كلمته قائلا إنه يجري إعداد خطة بلده الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامجها لتعليم اللغة اللاتفية بالتعاون مع الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. وختم كلمته قائلا إن الفقرة ١١١ من التقرير نقلت عن المفوض السامي قوله إن المسائل المتعلقة بالأقليات تعتبر مشكلات إنسانية على درجة كبيرة من الصعوبة. وفي هذا السياق ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن اللاتفيين أنفسهم هم أقلية في مدن لاتفيا السبع الكبرى.

٢٦ - السيد خان (باكستان): أعرب عن ارتياحه لكون تقرير المفوض السامي (A/49/36) تضمن فضلا عن إعمال الحق في التنمية، وعن مشاطرته المفوض السامي رأيه الذي مفاده أن تشجيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يلق بعد ما لقيته الحقوق المدنية والسياسية من اهتمام. وقال إن وفده يثني على المفوض السامي لمنهجه المتوازن في تناول هذه المسائل وجرأة تدخله في رواندا وبوروندي، حيث أمكن تفادي كارثة كبرى في مجال حقوق الإنسان. ولقد أشارت الفقرة ٦٦ من التقرير الى امكانية توجيه انتباه المفوض السامي لأي حالات قد تستدعي اهتمامه في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يرغب وفده في استرعاء الانتباه الى الانتهاكات المبلغ عنها والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تحدث في جامو وكشمير، منذ عدد من السنين والتي أكدتها منظمات حقوق الانسان. وسأل متى يستطيع المفوض

(السيد خان، باكستان)

السامي أن يزور جامو وكشمير وما هي الإجراءات المؤقتة التي سينظر في اتخاذها قبل أن يفعل. وأعقب ذلك بقوله إن باكستان تود أن تعرف ما هو التعاون المنتظر من الحكومات في المنطقة من أجل البدء في حوار مفيد لحل الأزمة.

٢٧ - السيد بوكورو (بوروندي): قال إن العمل الذي قام به المفوض السامي في بوروندي كان مشجعا للغاية وإن زيارته تركت أثرا طيبا على المفاوضات التي أفضت الى تشكيل حكومة ائتلافية. وأضاف أن حقوق الإنسان هي إحدى أولويات حكومته، وهي عازمة على دعم إنشاء مكتب للمفوض السامي في بوجومبورا. وما زالت بوروندي على استعداد للتعاون مع المفوض السامي، وهي تؤيد فكرته القائلة بضرورة أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة لضمان نجاح برنامجه المنفذ في هذا البلد.

٢٨ - السيد أيالا لاسو (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إن الفقرة ١١١ من تقريره واضحة بحد ذاتها. وهو حين يزور بلدا يناقش مسائل حقوق الإنسان وحالة حقوق الإنسان الخاصة به. وهو يسعى الى تحقيق نتائج عملية من خلال محادثات تتصف بالانفتاح والصراحة والود. ولا تعكس الفقرة ١١١ إلا جانبا من مناقشاته مع السلطات في دول البلطيق. وأضاف أنه تلقى في لاتفيا نسخة من الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضمنت خطوات من أجل دعم احترام حقوق الإنسان. وأعرب عن ارتياحه في هذا الشأن وشجع سلطات لاتفيا على المضي قدما في هذا الاتجاه.

٢٩ - وتابع يقول إنه في اضطلاعه بمسؤولياته، يعتبر من الضروري تفادي ازدواج الأنشطة مع تلك التي تقوم بها الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأكد على الحاجة الى إرساء رؤية جديدة وموقف جديد بناء فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان. وأوضح أنه في جميع الحالات التي طلبت فيها دول مساعدته، بقي على اتصال مستمر مع الحكومة المعنية. وإنه سيستمر على هذا النحو وسيسعى الى التأكد من أن زياراته تستجيب لاحتياجات ورغبات الدول ذات الصلة. وأردف أنه سيسعى الى الاضطلاع بولايته باستقلالية تامة والى ضمان تحقيق الفائدة من عمله. وفي هذا السياق، أعرب عن سروره لكون أنشطة مكتبه قد لبت احتياجات الشعب البوروندي. وأكد انه سيقدم لهذا البلد كل مساعدة ممكنة لتمكينه من التغلب على الأزمة الحالية. وما أن يحدث ذلك حتى تصبح بوروندي سابقة هامة في مجال أنشطة حقوق الإنسان مستقبلا.

٣٠ - السيدة فيرارو (الولايات المتحدة الأمريكية): لاحظت أن المفوض السامي أشار الى الحاجة لإنشاء آلية لمواجهة حالات الطوارئ. وسألت عن طبيعة الآلية التي يفكر فيها وطريقة تمويلها. ولقد أشارت الفقرة ٨٦ من التقرير الى قرار لجنة حقوق الإنسان تعيين مقرر خاص معني بالعنف ضد المرأة. ويود وفدها الاستفسار عن كيفية تنسيق عمل ذلك المقرر مع عمل المقرر الخاص المعني بالحالة في كل من رواندا وبوروندي.

٣١ - السيد صحراوي (الجزائر): أشار الى الفقرة ٦٩ من تقرير المفوض السامي، فطلب الحصول على معلومات محددة بشأن مؤشرات قياس التقدم المحرز في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعن إمكانية استخدامها. ولقد أشارت الفقرة ١٠٢ من التقرير الى مقترحات الفريق العامل المنبثق عن اللجنة الثالثة بشأن ترشيد وتبسيط أجهزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ويود وفده أن يعرف الجهة التي ستحال إليها هذه المقترحات.

٣٢ - السيد تيرك (سلوفينيا): رحب بإتاحة فرصة الحوار مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وقال إن تقرير المفوض السامي (A/49/36) مشجع للغاية. وأشار الى أن لديه تعليقين موضوعهما الفقرة ٧٤ من التقرير، ولا سيما الإشارة الى الحاجة لوضع مؤشرات للتقدم في مجال حقوق الإنسان، وتقييم أثر استراتيجيات وسياسات مختلف الوكالات والبرامج على التمتع بحقوق الإنسان كاملة. فلقد سبق أن نظر عدد من وكالات الأمم المتحدة وهيئات الخبراء في المسألة بالفعل، وعلى هيئات حقوق الإنسان أن تستفيد من نتائج عملها ومن البيانات الإحصائية المتوافرة، من أجل إجراء تقييم أكثر دقة للوضع وإعداد توصيات محددة في وقت لاحق. وأضاف أن حقوق الانسان لم ينظر إليها حتى الآن إلا من وجهة النظر القانونية أساسا. أما هو فيدعو إلى نهج مختلف أكثر شمولا يركز على السياسات المحددة التي تستند إلى تقييم المؤشرات المتوافرة وإلى حسن الاستفادة منها.

٣٣ - وتطرق الى مسألة المعايير المطبقة فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقال إن قبول المجتمع الدولي على نطاق واسع للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر لا يجب أن يغرب عن البال. وأضاف أن عددا من التعليقات العامة قد صدر مما يوفر الى جانب العديد من التقارير القطرية التي قدمت، ثروة من المعلومات وقاعدة صلبة لوضع معايير محددة، وفي نهاية الأمر، توصيات بالنسبة للسياسات تكفل التمتع بهذه الحقوق. وشجع بالتالي المفوض السامي على اتباع النهج المبين في الفقرة ٧٤، ورحب بالحصول على مزيد من المعلومات في هذا الموضوع. وأضاف أن مساهمات مفيدة كهذه من شأنها تعزيز جهود اللجنة والمحافل الأخرى التابعة للأمم المتحدة الرامية الى إعطاء زخم أكبر للحق في التنمية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٤ - السيد أيالا لاسو (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان): قال إنه قصد من تعليقاته بشأن رواندا تسليط الضوء على الحاجة الى تلافي تكرار أحداث مشابهة. ويجب أن تتخذ الوكالات والهيئات ذات الصلة خطوات محددة لضمان سرعة الاستجابة لأزمات كهذه تحدث في المستقبل، من خلال تكوين رصيد احتياطي من الموظفين الأكفاء وتزويدهم بالمعدات الضرورية بحيث تكون جاهزة للاستعمال. ولقد قدم مكتب المفوض السامي بالفعل طلبات بهذا الخصوص إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي كان من رأيها أن بإمكان مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن يتولى مسألة توفير الخبراء. ولقد نشأ في الوقت نفسه تعاون وثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلم من أجل توريد المعدات. وأردف أنه ينبغي الإبقاء على الاتصالات مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون

(السيد أيالا لاسو)

اللاجئين. وقال إنه مع تقديره للتعاون القائم بين مكتبه وإدارة الشؤون السياسية، فإنه سيكون مضطرا للبحث عن المساعدة من جهات أخرى في غياب الاستجابة الفعالة من الإدارة المذكورة.

٣٥ - وأجاب ردا على سؤال متعلق بحقوق المرأة فقال، إن مكتبه يعلق أهمية كبيرة على المسائل التي تهم المرأة في جميع مجالات اختصاص الأمم المتحدة، كما يدلل على ذلك إنشاء وظيفة مقرر خاص معني بالعنف ضد المرأة، عملا بإعلان فيينا. ولقد نوقشت هذه المسألة بالفعل مع بوروندي، ولكن لم يتسن حتى الآن بحثها مع رواندا.

٣٦ - وقال ردا على ممثل الجزائر إنه بذل قصارى جهده للتمشي مع تعليمات أو قرارات جميع الهيئات الحكومية نظرا لأن من واجبه، بوصفه أحد موظفي الأمانة العامة، أن يخدم مصالح الدول الأعضاء. وهو أيضا يعتبر تقديم الاقتراحات الرامية الى مساعدة هذه الهيئات في اتخاذ قراراتها جزءا من ولايته. وأردف أنه لم يقدم حتى الآن أية اسهامات في عمل الفريق العامل المنبثق عن اللجنة الثالثة، الذي ينبغي أن يُعطى وقتا كافيا لانجاز عمله. واستدرك قائلا إنه سيقدم مساهمته في الوقت الملائم، إذا ما طُلب منه ذلك.

٣٧ - واسترسل يقول إن وضع المؤشرات مسألة في غاية التعقيد. ومع ذلك فقد أجريت بالفعل بعض الدراسات لتحديد المعايير الملائمة لتقييم الجهود المبذولة إعمالا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن مجموعة البلدان المعنية التي اجتمعت في جنيف، ستعد تقريرا عن نتائج أعمالها قبل نهاية عام ١٩٩٥. غير أنه يؤمل في أن يتاح تقرير أولي في صورة ما في غضون أشهر قليلة وفي أن يتضمن ذلك التقرير مقترحات تتناول كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأهم من ذلك أن تكون هناك خطة عملية للتنفيذ وهذه مسألة مثيرة للجدل، إلا أن اقتناعه راسخ بأن العمل الفعال للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سيكفل احتراما أكبر لحقوق الانسان اجمالا. وستكون آراء خبراء حقوق الانسان من أمثال ممثل سلوفينيا ذات فائدة خاصة في هذا الصدد.

٣٨ - السيد بارشيكوف (الاتحاد الروسي): حيا المفوض السامي على تقريره وتعهد بدعم روسيا لتمويل أنشطة مكتبه. وقال إن اجتماعا عقد مؤخرا في جنيف، قدم خلاله المفوض السامي تقريرا مفصلا عن زيارته الى دول البلطيق. ومع أن البعثة الدائمة للاتحاد الروسي تلقت تقريرا عن ذلك الاجتماع، فإنه يرحب بالمزيد من المعلومات بشأن أية توصيات محددة قدمها المفوض السامي الى الحكومات ذات الصلة فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجهها مجموعات كبيرة من السكان المنتمين الى أصل عرقي مختلف. وسيكون هذا منسجما مع طلب الجمعية العامة الى الأمين العام أن يبقي الدول الأعضاء على علم بحالة حقوق الانسان في استونيا ولاتفيا (قرار الجمعية العامة ٤٨/١٥٥). وتساءل بوجه خاص عما إذا كان المفوض السامي قد قدم أية توصيات تتعلق بامتحانات اللغة الالزامية، وبمنح تأشيرات الخروج المتعدد وتصاريح الاقامة والعمل لمجموعات السكان المشار إليها.

٣٩ - السيد سرينيفاسان (الهند): أطرى الجهود التي بذلها المفوض السامي خلال السنة المنصرمة وأكد له تعاون الهند في المستقبل. وأشار الى الفقرة ١٠١ من التقرير (A/49/36) فسأل عما إذا كانت قد أعدت قائمة بجميع وكالات الأمم المتحدة وأجهزة الأمانة العامة المعنية بمسائل حقوق الانسان. وأضاف أن من شأن ذلك أن يفيد في تقييم اضطلاعها بولاياتها وحاجتها إلى الدعم.

٤٠ - وذكّر بأن اللجنة الثالثة وافقت أثناء مناقشتها ولاية المفوض السامي على وجوب عدم استغلال مسائل حقوق الانسان لأغراض سياسية. ولهذا فهو يعترض على استخدام ممثل باكستان لمسائل حقوق الانسان في النقاش الجاري لتبرير مطالب بلده الاقليمية في إحدى مناطق الهند. وأضاف أن من المعترف به على نطاق واسع أن الحالة التي تشهدها المنطقة المذكورة إنما تسبب بها إرهاب ترعاه باكستان وتغذيه. وأردف يقول إن إعلان فيينا وما تلاه من قرارات صدرت عن اللجنة الثالثة أشارت الى الإرهاب بوصفه تهديدا من أكبر التهديدات التي تواجه حقوق الانسان. وأنهى بيانه قائلا إنه يرحب بتعليقات المفوض السامي في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بالإرهاب الذي تمارسه الدولة وما ينتج عنه من انتهاكات حقوق الانسان.

٤١ - السيد لامبتي (غانا): أعرب عن تقديره لأنشطة المفوض السامي وتقريره المقدم، قال إنه يرحب بأية معلومات إضافية بشأن الكيفية التي ينوي المفوض السامي من خلالها الاضطلاع بالجانب المهم الاخر من ولايته، وهو ترشيد وتكييف وتعزيز وتبسيط أجهزة حقوق الانسان في الأمم المتحدة بهدف زيادة فعاليتها وكفاءتها.

٤٢ - السيد أيالا لاسو (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان): رد على استفسار ممثل روسيا فقال إنه اعتاد أن يجتمع بصورة منتظمة مع المجموعات الاقليمية لتقديم تقارير إليها عن أنشطته. وعليه فقد عقد لدى عودته من دول البلطيق اجتماعا رسميا مع ممثلي هذه البلدان. وأنه قطعا ليس لديه ما يخفيه، فقد تلقت الحكومات تقريرا وافيا عن ذلك الاجتماع عبر القنوات الدبلوماسية. ومع ذلك فثمة فارق بين المحافل غير الرسمية والمحافل الرسمية ومنها الاجتماع الحالي الذي يكن له الاحترام.

٤٣ - وأكد لممثل روسيا أنه تناول خلال زيارته لدول البلطيق جميع المسائل المثارة في تقريره، وأخذ في اعتباره التوصيات العديدة ذات الصلة الصادرة عن مجلس أوروبا ومجلس الأمن والتعاون في أوروبا، وأعرب علنا عن ارتياحه إزاء التقدم الذي حققته تلك البلدان في مجال حماية حقوق الانسان.

٤٤ - وانتقل الى الكلام عن بيان ممثل الهند فقال إنه عندما أشار في الفقرة ١٠١ من تقريره (A/49/36) الى الأجهزة المعنية بالأمانة العامة، كان في ذهنه فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية في جملة فروع أخرى. وأعقب ذلك قائلا إن الاستعراض سيشمل جميع هيئات حقوق الانسان، نظرا لأن من واجبه بوصفه مفوضا ساميا أن يعالج جميع الجوانب المتعلقة بحقوق الانسان.

(السيد أيالا لاسو)

٤٥ - وقال ردا على سؤال ممثل غانا إن لديه فعلا عددا من الأفكار بشأن الجانب الآخر من ولايته، إلا أنه يفضل أن يترك للفريق العامل متسعا من الوقت لإنجاز عمله. والى الآن لم يحدث أن طلب الفريق العامل مشورته، لكنه سيكون سعيدا بتقديم الاقتراحات في الوقت المناسب، إذا طلب منه ذلك. ورحب بعبارات التأييد لما أنجزه مكتبه من أنشطة حتى الآن، مما سيساعد على تحقيق النتائج المتوخاة. ونوه بالعمل القيم الذي يقوم به حاليا مركز حقوق الانسان، وحث الوفود على تيسير مهمته من خلال الموافقة على تقديم الموارد المالية والبشرية الضرورية.

٤٦ - الرئيس: شكر المفوض السامي على تقريره الشامل للغاية وعلى اجاباته المفصلة عن الأسئلة، مما أوضح عددا من المسائل الهامة. كما وجه شكره لمساعد الأمين العام لحقوق الانسان، السيد فال، لحضوره الاجتماع.

٤٧ - السيد خان (باكستان): قال إنه للأسف لا يستطيع ترك المغالطات التي وردت في بيان ممثل الهند تمضي دون تعقيب. ولقد رأى أن من الضروري أن يوجه عناية هيئات حقوق الانسان والمفوض السامي إلى انتهاكات حقوق الانسان في جامو وكشمير. وليست كشمير جزءا لا يتجزء من الهند. بل أقرت قرارات مجلس الأمن وخرائط الأمم المتحدة بأنها اقليم متنازع عليه، وتوجد فيها قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة. وأضاف أن الهند وجهت إلى باكستان تهما بالإرهاب في مناسبات عديدة، إلا أن الحالة السائدة في جامو وكشمير تعتبر في نظره أسوأ مثال للارهاب الذي تمارسه الدولة والذي تموله وتدعمه الحكومة الهندية وينفذه ٠٠٠ ٦٠٠ جندي هندي. وأضاف أنه على أية حال لم يفعل أكثر من أنه دعا المفوض السامي الى النظر في الوضع، وإلى عدم اصدار حكمه قبل زيارة المنطقة. وخلص الى القول بأن إعلان فيينا لا يفيد بأية حال من الأحوال مناقشة الأبعاد السياسية لحالات حقوق الانسان في كافة أنحاء العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥